

العهدية الحميرية

دراسة نقدية

بقلم: علي ابراهيم سعود عجّين

المبحث الأول: المعنى اللغوي .

أولاً: العهدية في اللغة :

العهدية بالضم : كتاب الحلف وكتاب الشراء^(١) ، وقال ابن فارس : (الكتاب الذي يستوثق به في البيعات)^(٢) ، والعهد : الأمان وكذلك الذمة ، وقد سمي اليهود والنصارى أهل العهد لذمة التي أعطوها والعهد المشتركة عليهم ولهم^(٣) .

ثانياً: الشروط في اللغة: جمع شرط ، وهو إلزام الشيء والتزامه كما في البيع ونحوه ، والإشتراط العلامة التي يجعلها الناس بينهم^(٤) ، واشترط عليه وكتب عليه عهدة ، وهو من باب العهد لأن الشرط عهد في الحقيقة^(٥) .

مما سبق نلاحظ أن استخدام المصطلحين السابقين يأتي بمعنى واحد ، فقد ترجم ابن عساكر في تاريخه

(١) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٢) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٣) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٤) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٥) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(ذكر ما اشترط صدر هذه الأمة عند افتتاح الشام على أهل الذمة)^(١)، وبعد أن ذكر هذه الشروط بأسانيد ذكر زيادة لم ترد في أحد الروايات قائلًا (وما رأيت هذه الزيادة فيما وقع إلينا من عهود عمر بن الخطاب)^(٢).

غير أنه قد غلب إطلاق اسم العهدة على نص معين يبتدأ بـ (هذا ما عاهد عمر... الخ)، وإطلاق الشروط العمرية على شروط اشترطها نصارى أهل الشام على أنفسهم وأنفذها عمر بن الخطاب عليهم وزاد عليها، ولعل من المناسب إطلاق لفظ الشروط على هذا النص لما تضمنه من علامات تكون فارقة بين النصارى والمسلمين^(٣).

المبحث الثاني: أهم ما كتب في العهدة العمرية.

تناول العلماء والباحثون قديما وحديثا العهدة العمرية في كتبهم وأبحاثهم، وقد اختلف منهجهم في ذلك، فمنهم من يذكرها تامة بأسانيدها أو بدون أسانيدها ومنهم من يذكر بعضها من نصوصها للإستشهاد بها في موضوع ما، ومنهم من يشير إليها إشارة، وبعد بحثي في موضوع العهدة العمرية وجدت على حسب علمي القاصر أن أهم الكتب التي تناولها ما يلي:

(١) كتب الأموال:

١- الخراج لأبي يوسف^(٤)، ونسبها إلى عمر بن عبد العزيز.

٢- الأموال : لأبي عبيد القاسم بن سلام^(٥)، روى مقتطفات منها بإسناده.

(١) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٢) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٣) انظر تاج العروس، للزبيدي (٤٤٣/٢).

(٤) الخراج لأبي يوسف.

(٥) الأموال لأبي عبيد (ص ١٣٠، ١٤٦).

(ب) كتب الأحكام السلطانية:

١- الأحكام السلطانية للماوردي، ذكر مقتطفات منها^(١).

٢- الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء، ذكر أجزاء منها^(٢).

(ج) كتب في شرح العهدة:

١- شروط أهل الذمة لأبي الشيخ الأصبهاني^(٣).

٢- شرح الشروط العمرية في كتابه أحكام أهل الذمة. ابن كثير^(٤).

٣- شرح الشروط العمرية في كتابه أحكام أهل الذمة. ابن القيم^(٥).

(د) كتب الحسبة:

نهاية الرتبة في طلب الحسبة. الشيزري^(٦).

(هـ) كتب الفقه: في أبواب أحكام أهل الذمة.

(و) كتب التاريخ: لم يخل كتاب في التاريخ الاسلامي الا وتحدث عن العهدة صراحة او تلميحاً، بداية من تاريخ الطبري واليعقوبي وغيرهما من المؤرخين.

(ز) كتب الفتوح: بداية من فتوح الشام للواقدي وغيره كالبلاذري.

(ح) كتب تواريخ المدن: كتاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر.

(ط) الوثائق الكنسية: وردت العهدة العمرية بنصها عند عدد من الكنائس الغربية

(١) الأحكام السلطانية للماوردي (ص ١٤٦).

(٢) أبو يعلى الفراء وكتاب الأحكام السلطانية، ملخص رسالة علمية د. محمد أبو فارس (ص ٣٨٧).

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الإقتضاء (ص ١٢٢)، والسمعاني في التحبير (١/١٦١).

(٤) ذكره ابن كثير في تاريخه (٦١/٧).

(٥) علق عليه، د. صبحي الصالح وذكر ابن القيم أن للخلال كتاباً في أحكام أهل الذمة (ص ٥).

(٦) ذكرها دون أن ينسبها لأحد.

والشرقية، وذكرها المؤرخين النصارى في كتبهم^(١).

(ي) كتابات المستشرقين: فموضوع كالعهد العمرية لايفوت المستشرقين بالذكر والنقد، فكتب (ترتون) كتابه «أهل الذمة في الاسلام» مسلطا الضوء على نصوص العهد العمرية^(٢).

(ق) كتب متفرقة: فقد ذكرها الابشيهي في «المستظرف»^(٣)، وشيخ الاسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم»^(٤).

(ل) كتب الموسوعات العربية: ومنها القلقشندي في «صبح الاعشى»^(٥).

وحديثا خرجت عدة دراسات وأبحاث حول العهد العمرية بين مثبت وناف ومعلق^(٦).

المبحث الثالث: العهد العمرية دراسات نقدية

أولا: الدراسة الاسنادية:

تمهيد:

ان تطبيق منهج المحدثين في دراسة التاريخ لهي الطريقة الاسلام التي تنقي تاريخنا الاسلامي من الروايات الكاذبة أو الموضوعية التي شوهت صورة التاريخ الاسلامي، وخاصة اذا علمنا ان المؤرخين أو الاخباريين يروون كل مايصل اليهم دون تمييز أو تمحيص، ولقد أشار إمام المؤرخين في مقدمة تاريخه- تاريخ الطبري- أشار الى ذلك خشية ان يفوتهم شئ

(١) تاريخ سوريا الديني والمدني، المطران يوسف الدبس (٤/٥٥٥).

(٢) أهل الذمة في الإسلام، ترتون (ص ١- ١١).

(٣) المستظرف، الابشيهي (١/١١٠).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (ص ١٢٢).

(٥) صبح الأعشى، القلقشندي (١٣/٣٥٧).

(٦) انظر مثلاً: البحث المقدم للمؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام (صدر الإسلام) (٢/١)، بعنوان معاهدة فتح بيت المقدس - العهد العمرية- لركريا القضاة.

من التاريخ. وأذكر أنه عقد في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية ندوة حول موضوع دراسة التاريخ وفق منهج المحدثين في نقد الأسانيد والمتون، وأوصت هذه الندوة الى إعادة دراسة التاريخ وفق هذا المنهج^(١)، ومن هنا كان لابد من دراسة العهدة العمرية وفق هذه المنهجية التي تؤدي الى سلامة النتائج عند الحكم على العهدة أو نقدها، وهذا ماغاب عن أكثر الدراسات السابقة أو المعاصرة، حيث تكون فيها الاحكام مضطربة بين ناف للعهدة أو مثبت لها.

لقد أوردت كتب التاريخ وكتب الفتوح كذلك نص العهدة العمرية دون ذكر اسناد لها الا ما كان من تاريخ الطبري^(٢) حيث أوردتها باسناد منقطع لا تقوم به حجة في ميزان دراسة الاسانيد، فعلى هذا فالعهدة العمرية غير ثابتة السند، ولا تقوم بها حجة ولا يجوز نسبتها الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، والله اعلم.

ثانياً: دراسة المتن:

لو تتبعنا ماورد عن معاهدة صلح بيت المقدس في المصادر التاريخية لوجدنا أن البعض لا يذكر نصا للمعاهدة وانما يذكر فحواها بطريقة السرد، بينما يذكرها البعض الآخر على شكل نص شهد عليه، وان كان بين هذه النصوص الواردة اختلافات وزيادات^(٣)، ومايهما في دراسة متن العهدة من أوردتها بنصها، واشهر هذه النصوص شيوعا هو النص الوارد عند الطبري وهو:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اعطى عمر أمير المؤمنين اهل إيلياء من الامان، اعطاهم اماناً لأنفسهم وأموالهم، وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقض منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شئ من اموالهم،

(١) عقدت هذه الندوة على ما اذكر عام (١٤١١هـ) بإدارة أ.د آكرم ضياء العمري.

(٢) انظر: تاريخ الطبري (٤٤٩/٢).

(٣) انظر نص معاهدة فتح بيت المقدس، زكريا القضاة (ص ٢٧٢).

ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص (الصوص)، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان فمن شاء منهم قعدوا، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شئ حتى يحصد حصادهم. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله، وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية، شهد على ذلك خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة خمس عشر^(١).

وأورد اليعقوبي مختصراً: (هذا كتاب كتبه عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس أنكم آمنون على دماءكم وأموالكم وكنائسكم ولا تسكن ولا تخرب إلا أن تحدثوا حدثاً عاماً) أ.هـ^(٢).

وأكثر الناقلين لنص العهدة يعتمدون على ماورد عند الطبري، فلذلك سوق يكون نقد المتن موجها لهذا النص، واليك أهم هذه الانتقادات بعد أن نفصل أهم ما جاء في العهدة^(٣):

١- إعطاء أهل بيت المقدس الأمان على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ودينهم.

٢- اشتراط أهل بيت المقدس على عمر ألا يسكن معهم في القدس أحد من اليهود.

٣- تنظيم الإقامة أو الخروج من بيت المقدس، وفق مايلي:

(١) اشتراط المسلمين على أهل بيت المقدس الأصليين أن تخرجوا منها الروم واللصوص.

(١) تاريخ الطبري (٤٤٩/٢).

(٢) تاريخ اليعقوبي (٤٦/٢).

(٣) نص معاهدة فتح بيت المقدس. زكريا القضاة (ص ٢٧٥).

(ب) اعطاء أهل بيت المقدس الحرية في البقاء بها أو الخروج منها مع الروم.

(ج) اعطاء بقية الموجودين في بيت المقدس من سائر الاجناس حرية البقاء بها .

٤- أرخ نص الصلح عند الطبري في سنة خمس عشرة.

اهم الانتقادات:

١- اشتراط أهل بيت المقدس على عمر ألا يسكن معهم في القدس أحد من اليهود فكيف يوافق عمر على ذلك وليس لهذا الشرط أصل شرعي، بل الله تعالى سماهم أهل الكتاب ، وهم من أهل الذمة لهم مايكون للنصارى وعليهم ماعليهم، والرسول ﷺ قال: «اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب» ولم يفرق بينهم في الحكم وهذا أمر مناف للواقع اذ لم يؤثر أن عمر أخرجهم من بيت المقدس^(١)، وهناك احتمال أشار اليه د.عبد العزيز الدوري، وهو ان ذلك من وضع النصارى في العهدة وضافتهم مالمس منها للصراع التقليدي بين اليهود والنصارى^(٢).

٢- أما اشتراط عمر عليهم باخراج الروم واللصوص، فقد جاء بعبارة يكاد ينفي آخرها أولها: فأول العبارة يفيد وجوب اخراج الروم الا أنها بعد ذلك تخيرهم بين الخروج أو الاقامة مع أداء الجزية^(٣).

٣- أما اعطاء الاجناس الاخرى حرية البقاء مع دفع الجزية أو مغادرة البلاد فقد جاء بعبارة لايمكن معها التنفيذ اذ قال: «ومن كان بها من أهل الارض قبل مقتل فلان» هكذا بصيغة التجهيل دون ذكر اسم فلان هذا أو مايدل عليه أو تاريخ مقتله، وواضح أنه لايمكن تحديد من ينطبق عليهم هذا الوصف، فلا يمكن التنفيذ، ويستحيل أن يكون

(١) المصدر السابق، (ص٢٧٦).

(٢) في بحث قدمه، د. عبد العزيز الدوري لمؤتمر بلاد الشام.

(٣) نص معاهدة فتح بيت المقدس، (ص٢٧٦).

هذا نصا في معاهدة ملزمة^(١).

٤- التاريخ الوارد في الوثيقة وهو سنة خمس عشرة ملحقة فيها وليس أصليا في نص العهدة، لان التاريخ ابتدا عند المسلمين بالهجرة في سنة ست عشرة^(٢).

٥- ماورد في نص العهدة من اعطاء النصارى الامان على أنفسهم وأموالهم ودينهم في مقابل دفع الجزية، هذا الامان يتناسب مع المنهجية الاسلامية التي سارت عليها المعاهدات الاسلامية مع أهل الكتاب، منذ عهد النبي ﷺ مع اليهود وغيرها من العهود التي أبرمها المسلمون مع أهل البلاد المفتوحة، وكل زيارة وردت في هذا النص تتعارض مع هذه المنهجية، بحيث يشعر قارئها بالتكريم والاحترام للنجارى، والله تعالى أمر بادلهم وازدراؤهم حيث يقول تعالى ﴿وهم صاغرون﴾ أي ذليلون حقيرون، كما ورد تفسيرها عند السلف وأئمة أهل التفسير، بل هذا التكريم يتعارض مع شخصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي تسبب اليه العهدة، هذه الشخصية التي تميزت بقوتها في وجه أهل الكفر والداعية لإذلال أهله^(٣).

ولهذا استغل النصارى هذا النص لترويجة ونشره والزيادة عليه، لرسم صورة عن احترامهم وتقديرهم، وهذا مايلاحظه القارئ لنص العهدة عند الكنيسة الارثوذكسية^(٤).

وبناء على ماتقدم من عدم ثبوت سند هذه العهدة، ومن الانتقادات الكثيرة الموجهة لنصوصها، تبقى هذه العهدة في دائرة الشك والريبة ولايصح بحال الإحتجاج بها أو نشرها وترويجها، بل الاصل في المسلمين التثبت والتروي عند نسبة أي رواية أو خبر أو نص، لاسيما هذه العهدة، وخاصة أنه جاء مايعارض هذه العهدة وهي ماتعرف بالشروط العمرية التي عملت بها الأمة وتناقلتها بالرواية والإحتجاج والشرح والتفصيل، ولكن في زمان اصاب المسلمون الضعف والهوان، والذل والصفار، أردنا ان نقول لاعدائنا أننا أهل تسامح وديننا دين الانسانية، استبدلنا الذي أدنى بالذي هو خير فراجت هذه العهدة...وماكان لها أن

(١) انظر معاهدة فتح بيت المقدس، زكريا القضاة (ص ٢٧٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) سيأتي في الشروط العمرية.

(٤) انظر نص العهدة عند الكنيسة الأرثوذكسية، نقلاً عن زكريا القضاة (ص ٢٧٧).

تروج في أيام عزة المسلمين وقوتهم وعندما يريد المسلمون أن يغربوا دينهم ويتشبهوا بعدوهم أظهروا هذه العهدة والعدو لا يرضى لهم حتى مثل هذه العهدة المتسامحة، بل لا يرضى لهم إلا كما جاء في قوله تعالى ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾.

والذين يحسبون أن صراعنا مع اليهود هو صراع على بقعة أرض، وأهمون في ذلك بل هو صراع عقدي ديني، وكذا صراعنا مع أي عدو آخر هو صراع من أجل كلمة التوحيد، فلو سلمنا لما في هذه العهدة من إعطاء النصارى حق الوجود في القدس، وحرمان اليهود من ذلك الحق، فماذا سنفعل لو أصبح المحتل هو العدو الصليبي ١٩٩٦ لاشك لأننا سنسلم له وقد أعطاه عمر الخطاب ذلك الحق!!.

وهذا الصراع ليس صراعاً أنياً أو ظرفياً، بل هو صراع أبدي لا بد أن تكون المبادئ ثابتة لا تتغير حسب التيارات السائرة أو الظروف المواتية قال تعالى ﴿واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم﴾.

المبحث الرابع: الشروط العمرية.

دراسة نقدية.

أولاً: الدراسة الإسنادية:

وردت الشروط العمرية بأسانيد متعددة من طريق عبد الرحمن بن غنم الأشعري الذي كتب هذه الشروط وبعث بها إلى عمر بن الخطاب، ولقد جمع هذه الأسانيد الحافظ ابن عساكر في تاريخه، وذكر الحافظ البيهقي أحد أسانيدها، وكذلك ذكر ابن القيم طرفاً منها عند شرحه للشروط العمرية.

وبداية أنقل حكم النقاد المتقدمين على إسناد هذه الشروط، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نص هذه الشروط، وعقبه بقوله رواه حرب بإسناد جيد، ثم قال: (وهذه الشروط أشهر شئ في كتب الفقه والعلم، وهي مجمع عليها في الجملة بين العلماء من الأئمة والمتبوعين وأصحابهم وسائر الأئمة)^(١). أه، فلم يكتف رحمه الله بتصحيح سندها بل نقل

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (ص ١٢٢).

الاجماع عليها عند العلماء.

وقال الحافظ ابن كثير عند تفسير قوله تعالى ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾: (ولهذا اشترط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الشروط المعروفة في اذلالهم وتصغيرهم وتحقيرهم، وذلك مما رواه الأئمة الحفاظ من رواية عبد الرحمن بن غنم) ^(١). أه، وهذا تصحيح منه لهذه الشروط، والله أعلم.

وأشهر العلماء الذين ذهبوا الى اثبات هذه الشروط وقبولها، الامام ابن القيم حيث يقول: (وشهرة هذه الشروط تغني عن اسنادها، فان الأئمة تلقوها بالقبول وذكروها في كتبهم، واحتجوا بها). أه ^(٢).

وهذه الاحكام من هؤلاء الأئمة أحكام عامة، ولا يكتفي بها بل لابد من دراسة نقدية لاسانيد هذه الشروط، وهذا ماجعل بعض المعاصرين ينتقدون هذا الحكم العام، لاسيما ما ذكره ابن القيم ^(٣).

وهذه دراسة لسند هذه الشروط، عند الروايات التي أوردها ابن عساكر فقد أورد خمس روايات لها:

(١) السند الاول فيه: أبو محمد عبد الله أحمد بن زبر، وهو ضعيف، قال الخطيب البغدادي: (غير ثقة روى عنه الدار قطنى وابن شاهين) ^(٤)، وذكره الحافظ الذهبي في ((المغنى في الضعفاء)) ^(٥).

(١) تفسير القرآن الكريم، لابن كثير (٣٦١/٢).

(٢) شرح الشروط العمرية لابن القيم (ص٧).

(٣) منهم: د. صبحي الصالح في حاشيته على شرح الشروط العمرية، والدكتور همام سعيد في بحث بعنوان ((الوضع القانوني لأهل الذمة..)) مقدم لمجلة دراسات التي تصدر عن الجامعة الأردنية المجلد التاسع/ العدد الأول/ حزيران ١٩٨٢ م.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٨٧/٩).

(٥) المغنى في الضعفاء، للذهبي، (٤٧٢/١).

(٢) السند الثاني: رواه المصنف من طريق البيهقي، وفي هذا الاسناد: يحيى بن عقبة^(١)، قال أبو حاتم: (يفتعل الحديث) وقال ابن معين: (ليس بشئ)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (ليس ثقه)، ولهذا حكم الشيخ الالباني على سند البيهقي^(٢) بقوله (ضعيف جدا)^(٣).

(٣) السند الثالث: من طريق يحيى بن عقبة ايضا.

(٤) السند الرابع: قال ابن عساكر: أخبرنا^(٤) أبو الحسين الخطيب، أنا جدي أبو عبد الله، أنا أبو الحسن على بن الحسن بن علي الربيعي، أنا أبو الفرج العباس بن محمد بن حبان بن موسى بن حبان، أنا أبو العباس بن الزفتي - وهو عبد الله ابن عتاب - ، أنا محمد بن محمد بن مصعب المعروف بوحشي، أنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، أنا محمد بن حمير، عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، عن السري بن مصرف وسفيان الثوري والوليد بن نوح، عن طلحة بن مصرف عن مسروق بن الاجدع عن عبد الرحمن بن غنم به.

وهذا السند كل رجاله ما بين ثقة او صدوق، واليك تراجم رجال السند:

- مسروق بن الاجدع بن مالك الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثانية مات سنة اثنين - ويقال - سنة ثلاث وستين. (التقريب ص ٥٢٨).

- طلحة بن مصرف الكوفي، ثقة قارئ فاضل، من الخامسة مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها. (التقريب ص ٢٨٣).

- سفيان الثوري، امام في الحديث، ثقة حافظ عابد حجة. (التقريب ص ٢٤٤).

- عبد الملك بن حميد بن ابي غنية الكوفي، ثقة من السابعة. (التقريب ص ٣٦٢).

(١) انظر: لسان الميزان، (٢٥٢/٣).

(٢) رواه البيهقي في السنن، (٢٠٢/٩).

(٣) ارواء الغليل، الألباني، (١٠٤/٥).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٦٤/١٥).

- محمد بن حمير بن أنيس السليحي الحمصي، صدوق، من التاسعة، مات سنة مائتين. (التقريب ص ٤٧٥).

- عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، أبو محمد ثقة من العاشرة، مات سنة اثنين وثلاثين. (التقريب ص ٣٦٨).

- محمد بن محمد بن مصعب الصوري، لقبه وحشي، صدوق من الحادية عشرة مات بعد الستين. (التقريب ص ٥٠٤).

- عبد الله بن عتاب بن أحمد بن كثير، أبو العباس بن الزفتي الخزاعي، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة، وقال الذهبي: (المحدث المتقن الثقة). مختصر تاريخ دمشق، (٣٠/١٣).

- أبو الفرج العباس بن محمد بن حبان بن موسى بن حبان الكلابي، توفي سنة تسع وثمانين وثلاثمائة وكان ثقة مأمونا وله أصول حسان. (تهذيب تاريخ دمشق لابن بدران ٢٥٦/٧).

- علي بن الحسن بن علي الربيعي، المعروف بابن أبي زوران، أبو الحسن، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة، وذكر أن مولده سنة ثلاثين وستين وثلاثمائة، وكان ثقة مأمونا. (تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر (ابن منظور) ٩/١٧).

- أبو عبد الله: الحسن بن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن أبي الحديد السلمي الخطيب المعدل، ولد سنة ست عشرة وأربع مائة وتوفي سنة اثنين وثمانين وأربع مئة. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (الابن منظور) ٣١٥/٦).

- أبو الحسين الخطيب (شيخ ابن عساكر): عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن عبد الواحد، خطيب دمشق المعدل، ولد سنة أربع وستين وأربع مئة وتوفي سنة ست وأربعين وخمس مائة. (مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٧٧/١٤).

وبهذا يتضح ان أحد أسانيد ابن عساكر للشروط العمرية، إسناد حسن، وهذا ما يؤكد صحة اثبات هذه الشروط لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، مع ما تقدم من تصحيح أثمة هذا الشأن لهذه الشروط كشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن كثير والحافظ ابن القيم.

(٥) السند الخامس: فيه أيضا أبو محمد بن زبير، وهو اسناد منقطع.

ولقد حقق د. أحمد عادل كمال سندا لرواية ابن عساكر^(١)، وهو من طريق العباس بن سهل بن سعد، ولم أقف على هذا السند، ولكن أورد تحقيق الدكتور كمال لبيان عدم الدقة في تحقيقه والبعد عن المنهج العلمي في تحقيق الرواية، فقال مثلا عن العباس بن سهل بن سعد (نجهله) ولا أدري ما مقصود بهذه العبارة، حيث أن من عادة المحدثين أن يقولوا: (مجهول - يجهل... الخ)، والعباس بن سهل قال عنه الحافظ ابن حجر ثقة^(٢).

ولقد ذكر الامام ابن القيم طرفا من أسانيد العهدة، وكل هذه الاسانيد لا تخلوا من قبح فيها، ولهذا ذهب د. همام سعيد الى توهن اسناد هذه الشروط حيث يقول: (ومن خلال النظر في اسانيد هذه المعاهدة تبين لي أنها واهية، فقد رويت من عدة طرق لم تصح، مدارها على ضعفاء الرجال، وبعض طرقها لا يخلو من مجهول أو انقطاع)^(٣)، ومع التسليم للدكتور الفاضل بما ذهب إليه بناء على الأسانيد التي أوردها ابن القيم، إلا أنه وقع في أمرين،

الأول: كان لزاما على الدكتور الفاضل قبل أن يحكم على أمر له أهميته أن يستوعب أطراف الموضوع عند غير ابن القيم، وخاصة أن ابن عساكر رواها بأسانيد متصلة.

الثاني: تمنيت على الدكتور الفاضل لو سار على منهج واضح في تحقيقه للعهدة العمرية، فقد حكم بصحة العهدة دون أن ينظر في أسانيدها، ولكن عندما جاء الى الشروط تراه يضعف ويمحس الأسانيد، مع العلم أنه لم يحكم أحد من أهل العلم بصحة العهدة، بينما الشروط العمرية رأينا أن الأئمة من أهل الشأن ذهبوا إلى ثبوتها وتصحيحها، وهو بحكمه هذا خالف إجماع النقاد المتقدمين.

(١) ذكره زكريا القضاة في هامش بحنه معاهدة فتح بيت المقدس (ص ٢٨٠).

(٢) التقريب (ص ٢٩٣).

(٣) الوضع القانوني لأهل الذمة، د. همام سعيد (ص ١٥٧).

ثانيا: دراسة متن الشروط العمرية:

وردت الشروط العمرية عند الناقلين لها بالفاظ متقاربة مع زيادات واختلافات بين الروايات، لذلك نرى كثرة الإنتقادات على نصوص هذه الشروط، وسوف أركز خلال ذكر هذه الإنتقادات على النص الذي رأيناه أنه أصح أسانيد هذه الشروط، وما عدا ذلك من النصوص فلن أتطرق لبحث ما وجه إليه من نقد لعدم ثبوت سنده، وهذا النص هو:

عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: كتبت لعمر بن الخطاب حين أهل الشام .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى بلد كذا وكذا، إنكم لما قدتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذراريها وأموالنا وأهل ملتنا، وشرطنا على أنفسنا ألا نحدث في مدينتنا ولا فيما حولنا ديرا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب، ولا نجد ما خرب منها، ولا نجئ ما كان منها من خطط المسلمين، ولا نمنع كنائسنا من أن ينزلها أحد من المسلمين في ليل أو نهار، وأن نوسع أبوابها للعمارة وابن السبيل، وأن ننزل من مر بنا من المسلمين ثلاثة أيام نطعمهم، وأن نرشدهم ولا نؤوي في كنائسنا ولا منازلنا جاسوسا ولا نكنم عينا، ولا نعلم أولادنا القرآن، ولا نظهر شركا، ولا ندعوا إليه أحدا، ولا نمنع أحد من ذوي قرابتنا الدخول في الاسلام أن أراد، وأن نوفر المسلمين ونقوم لهم عن مجالسنا إذا أرادوا الجلوس، وأن لا نتشبه في شئ من لباسهم في قلنسوة أو عمامة أو نعلين أو فرق شعر، ولا نتكلم بكلامهم ولا نتكنى بكناهم، ولا نركب السروج، ولا نتقلد السيوف، ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله معنا، لا نقش خواتمنا بالعربية ولا نبتع الخمر ولا نفرق رؤسنا وأن نجز مقام رؤسنا، وأن نلزم زينا حيث ما كنا، وأن نشد الزناير على أوساطنا، وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا، ولا نظهر الصليب في شئ من طرق المسلمين ولا أسواقهم، ولا نجاورهم بموتانا، ولا نتخذ من الرقيق من جرت عليه سهام المسلمين، ولا نطلع عليهم في منازلهم قال عبد الرحمن: فلما اتيت عمر بن الخطاب بهذا الكتاب زاد فيه: ولا تضرب أحدا من المسلمين. شرطنا ذلك لكم على أنفسنا وأهل ملتنا وقبلنا الأمان، فان نحن خالفنا عن شيء لكم وضمننا على أنفسنا، فلا ذمة لنا، وقد حل لكم ما حل لأهل المعاندة والشقاق^(١)

(١) تاريخ دمشق ابن عساکر (٥٦٧/١).

- أهم بنود الشروط العمرية:

١- إعطاؤهم الأمان على أنفسهم وأموالهم وذرائعهم ودينهم، وهذا الأمان يتفق مع كافة العهود المبرمة في هذه المرحلة.

٢- في أحكام البيع والكنايس والصوامع وما يتعلق بذلك^(١).

٣- في أحكام ضيافتهم للمارة بهم وما يتعلق بها^(٢).

٤- في التمييز عن المسلمين في الشعور واللباس والأسماء والمراكب والكلام ونحوها لتمييز المسلم من الكافر، ولا يشبه أحدهما الآخر في الظاهر^(٣).

٥- فيما يتعلق بضرر المسلمين والإسلام^(٤).

٦- ومنها ما يعود باخفاء منكرات دينهم وترك أظهارها^(٥).

أهم الانتقادات على الشروط العمرية:

١- أن هذه الشروط تختلف اختلافا جوهريا عن النصوص الأخرى في المعاهدات المبرمة في ذلك الوقت، والتي تظهر سماحة الإسلام^(٦).

٢- الابهام الوارد في نص العهدة، في قوله من نصارى مدينة كذا وكذا^(٧)....

٣- أنه لم تجر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التي يرتضونها ليوادعهم الغالب^(٨).

(١) انظر شرح الشروط العمرية، ابن القيم (ص ٩).

(٢) انظر شرح الشروط العمرية، ابن القيم (ص ٩).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية (ص ١٢٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر مقدمة صبحي الصالح على شرح الشروط العمرية صفحة (ي)، وأهل الذمة في الإسلام، تروتون (ص ٥٠)، والوضع القانوني لأهل الذمة. همام سعيد (ص ١٥٩).

(٧) مقدمة صبحي الصالح صفحة (ي).

(٨) المصدر السابق، وأهل الذمة لتروتون (ص ٤).

٤- ورد بعض العبارات في هذه الشروط ليعقل ان ترد من عمر نفسه او من النصارى،
منها:

(وان لاندعوا احدا الى شركنا) وبهذا يرضون ان يصفوا عقيدتهم بالشرك^(١).

ب- ان يأخذوا عهدا على انفسهم ان لا يعلموا ابناهم القرآن^(٢).

ج- عبارة شد الزناير على الاوساط لم تكن معروفة في العهد العمري^(٣).

د- وكقولهم: (ونقوم لهم من المجالس ان ارادوا الجلوس) وهذا معارض لقول النبي ﷺ:
«لا يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه...»^(٤) الحديث

هذه مجمل الانتقادات الموجهة للشروط العمرية ويمكن الاجابة عنها بمايلي:

١- ان الشروط ذكرت ماجاء في غيرها من العهود من الامان على الانفس والمال والدين،
ولكنها اضافت شروطا اخرى زائدة عما في غيرها، والاضافة والزيادة لاتفني الاختلاف
والتناقص، فالعهود الاخرى مجملة وهذه مفصلة، وهذا يقع ليس في مثل هذه العهدة، بل في
القرآن والسنة النبوية، وكم من حديث جاء مجملا ثم تأتي رواية تفصل هذا المجمل
وتوضح الابهام.

وأما قولهم أنها خرجت عن اطار التسامح الذي تميز به المسلمون مع عدوهم، فهذه دعوة
عصرية، استبدلت المصطلحات الشرعية بأخرى غربية عصرية، فان اطار التعامل مع أهل
الذمة يحكمه ماعرفه علمائنا وسلفنا من أحكام أهل الذمة، ليس بمصطلح مطاطي
وهو (التسامح) ينفذ من خلال هذا المصطلح الفث والسمين حتى لايبقى بين المسلم والكافر
فرق ولا تمايز بدعوى التسامح والانسانية، وان سلمنا لهم بهذا المصطلح فهو مقيد باعطائهم

(١) الوضع القانوني، د. همام (ص ١٥٨).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) مقدمة صبحي الصالح صفحة (ك).

(٤) معاهدة فتح بيت المقدس. زكريا القضاة (ص ٢٨١).

الامان على أنفسهم وأموالهم ودينهم، أي تسامح بعد هذا ١١٩ وأين التسامح المدعى في قوله تعالى: ﴿وهم صاغرون﴾- ٩٠ الا اذا فسّرت كما يفسرها العصريون في وقتنا: ان العلة من الجزية هي في مقابل حماية الدولة لهم هذا التفسير المادي المذل، ولم يعلموا ان العلة اذلالهم واخضاعهم واحتقارهم لالشئ الا لكفرهم وشركهم، والا كيف سيشعر الكافر أنه على الباطل ان لم يذل ويُزدرى ٩٩ .

ولعل الذي أوقعهم في هذا غير عصيريتهم، الخلط بين أمرين: أن اذلالهم يعني ظلمهم أو انقاص حقوقهم، وهذا مردود باعطائهم الامان على انفسهم وأموالهم ودينهم، والاذلال أمر نفسي يشعر به الذليل لعله يرنو الى العزة بترك باطله وشركه ليلجأ الى الحق والاسلام، لذلك فرق عمر بين الامرين بين الاذلال والظلم بقوله في احدى روايات الشروط، (وأذلّوهم ولا تظلموهم)^(١).

٢- أما الابهام الوارد في نص العهدة، فهو واضح أنه وقع من عبد الرحمن بن غنم لانه يحدث عن هذا الامر، وعبد الرحمن من كبار ثقات التابعين وهو مختلف في صحبته والتحديث جاء بصيغة الماضي (كتبت)، ولعله كتب أكثر من معاهدة لأكثر من مدينة فلم يحفظ أي مدينة هي، والثقة قد ينسى، وليس هذا بطاعن يؤدي الى رفض هذه الشروط، بل جملة من الاحاديث تأتي فيها مثل هذه العبارات: كذا وكذا أو فلان وفلان.

٣- أما قولهم أنه لم تجر العادة ان يملي المغلوب الشروط على الغالب، فواضح من نصوص العهدة ان هذه الشروط جرى التفاوض عليها، وان المسلمين هم الذين أملوا هذه الشروط على النصراني بداية، فالنصوص مستمدة من الشرع ووفق أحكام الدين، ثم لما قبل النصراني بشروط المسلمين بعثوا بكتابهم، ثم ان ورود هذه الشروط على لسانهم أدعى للالتزام بها والمحافظة عليها.

٤- أما اعتراضهم على بعض عبارات العهدة، ومنها:

أ- (ان لاندعوا احد الى شركنا)، فمن المعلوم ان دين النصراني دين شرك بالله

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص ١٢٣).

تعالى، وكما ذكرت ان هذه الشروط أمليت عليهم من المسلمين لهم ان يرضوا او ان لا يرضوا، فهم مغلوبون على امرهم أما الصلح إما القتل، بل هم غير راضين عن كل ماورد في هذه الشروط.

وفي دراسة عالمية عن الاديان قسمت الاديان الى قسمين رئيسيين:

١ - اديان متعددة وهي كل الاديان في العالم ماعدا الاسلام.

٢ - دين موحد: وهو الاسلام، فهم يدركون أنهم مشركون بالله.

ب- (أنهم اخذوا عهدا على انفسهم ان لا يعلموا ابناءهم القرآن)، فاقول: رحم الله عمر كم كان بعيد النظر والفتنة، وكيف التزم بقول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه»، فأراد رحمه الله ان يكون تعليم ابناء النصارى القرآن ليس على يد النصارى، حين ذلك سيبدلون ويحرفون ويكذبون على كتاب الله، فينشأ الطفل منهم على تكذيب القرآن والطعن فيه، هذا جانب، والجانب الاخر ان العملية التعليمية يستلزم منه وجود القرآن بين ايدي النصارى، وهذا مخالف لما جاء عن النبي ﷺ من تحريم مس المصحف الا لطاهر. ومن المنع من السفر في القرآن، في ديار الكفر خوفا من امتهانه، فماذا سيفعل هؤلاء لو خلى القرآن بأيديهم ١٩٩.

ج - لو سلمنا للدكتور صبحي الصالح رحمه الله ان هذه العبارة لم تكن موجودة في العهد العمري

- وهي شد الزناير- وانما عرفت في عهد متأخر، أقول: لو صح ما ذكره الدكتور الفاضل فهذا من باب الرواية بالمعنى التي أجازها جمهور المحققين من أهل الحديث، فلا فرق في المعنى بين المنطق والحزام والزناير.

د- والعبارة الواردة في الشروط (ونقوم من المجالس ان ارادوا الجلوس) لاتعارض فيها مع حديث «لا يقوم الرجل الرجل من مجلسه...»، فالخطاب النبوي موجه للمسلمين ويدل على

ذلك رواية أخرى للحديث: «لا يقيم الرجل أخاه...»^(١)، وانما قيامهم من المجالس هو من الصغار الذي أمرنا الله بايقاعه عليهم، فلا بد ان يقدم المسلم الموحد على النصراني المشرك.

وبعد فان هذه الشروط التي اشترطها عمر على نصارى الشام، هي التي سار عليها السلف الصالح، وهي تعطي المنهجية الاسلامية في التعامل مع أهل الذمة، منطلقة من نصوص الكتاب والسنة، والا ماذا سيجيب دعاة التسامح عن اية الجزية، أو عن تحريم نكاح المسلمة من النصراني، أو عن قتل المسلم اذا اعتنق النصرانية، أو عن قول النبي ﷺ: «لا تبدأوا واهل الكتاب بالسلام»، «واضطروهم لاضيقها»، أو عن القاعدة الشرعية التي تدعو الى مخالفة أهل الكتاب في عبادتهم ولباسهم وأخلاقهم ومطعمهم، نعم هناك تسامح مقيد بقوله تعالى ﴿لا إكراه في الدين﴾ - فلا يكرهون على الاسلام، ولهم الامان على انفسهم وأموالهم، وهناك التعايش معهم كما كان في عهد النبي ﷺ مع اليهود في ظل دولة الاسلام وأما ان تزال الفرق وتحمى الشخصية، بحيث لا يعرف المسلم من الكافر، وأن يتساوى أهل الحق مع أهل الباطل، كما هو زماننا حيث لا يميز المسلم من الكافر بأي حال من الاحوال، لا في لباس ولا مظهر ولا خلق ولا اسم، بل تراهم يتسمون بأسماء المسلمين حتى وصل بهم الامر بأن يتسموا باسم النبي محمد ﷺ، وانك لتعجب أشد العجب ان يهاجم بعض المسلمين هذه الشروط وينسفها نسفا في حين يقول عنها مطران من مطارنة النصارى وهو المطران يوسف الدبس: (بطريرك القدس - مع الخليفة شرائط الصلح التي كانت مثالا لكل صلح جرى بعده) ثم ساق نصا مترجما عن الفرنسية قريب جدا عن الشروط العمرية، فلقد اعتبر هذه الشروط مثالا .

ولعله فهم فهما دقيقا هذه الشروط، فالمتأمل لهذه الشروط وخاصة في منع النصارى من التشبه بالمسلمين في لباسهم وثقافتهم، يرى أن التسامح يكمن في ذلك، فالمنتصر دائما يسعى لتذويب شخصية المهزوم في فكره وثقافته، ولكن عمر رضي الله عنه إلترم بقوله

(١) انظر فتح الباري (١١/٦٣).

تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾ فلم يسعى لإذابة الشخصية النصرانية في الثقافة الإسلامية، إلا أن تكون هذه الشخصية طائفة حين ترى الحق حقاً، وهو بذلك يلتزم في المنهج الشرعي للتسامح من جانب، ومن جانب آخر حافظ على الشخصية الإسلامية وصانها أن تتداخل مع غيرها فتقع في المحذور وهو التشبه بالكفار، ومايز بين الشخصيتين، ليعرف المسلم من النصراني فيطبق على كل منهما الحكم الخاص به. فهذا هو الجانب المشرق في الشروط العمرية، الذي يجب أن يظهر وينافح عنه لا كما ادعى دعاة التسامح المزعوم من أن الجانب المشرق هو في العهدة العمرية، التي لا تثبت نسبتها لعمر، وادعوا أن الشروط العمرية مظلمة في الظلم والاستبداد .

وهذا الخط الذي سار عليه عمر لم يخالفه به أحد من العلماء والفقهاء، ولا يصح ما نسبته الدكتور الفاضل همام سعيد لإمام أهل الشام الإمام الأوزاعي أنه قاد الخط المواجه^(١) لخط التشدد مع أهل الذمة، وهو خط التساهل والتسامح، حيث يقول عن الأوزاعي رحمه الله - : (أنه قاد حملة لاعطاء أهل الذمة حقوقهم التي أقرها الإسلام، وهو يمثل الخط الأول- أي خط التسامح)، ولقد عدت الى المصادر التي أشار إليها الدكتور الفاضل وهما:

١- مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص ١٩٠ - ٢٠٠)، فليس فيها ما يذكره الدكتور لا من قريب ولا من بعيد، بل هي رسائل كاتب فيها الأوزاعي الخلفاء في أمور متفرقة، ولم يرد ذكر أهل اذمة فيها.

٢- الأموال لأبي عبيد: ووجدت فيها رواية يسأل فيها الوليد بن مسلم الإمام الأوزاعي عن ثمار أهل الذمة؟ فقال: (كان المسلمون يصيبون من ثمارهم الشيء اليسير ما لم يمر بهم جيش فلا يقوم ثمارهم له) قال أبو عبيد: يعني الأوزاعي أنهم كانوا يصيبون ذلك اليسير مما كان اشتراط عليهم وصولها عليه، فأما زيادة على ذلك فما علمنا أحد

(١) الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٢٣٩).

رخص فيها في قديم الدهر وحديثه ، وفي ذلك آثار متواترة..^(١) وهناك رواية أخرى عند ابن عساكر يرويها عن الأوزاعي: (أن عمر بن الخطاب كتب في أهل الذمة أن من لم يطق فخففوا عنه ومن عجز فأعينوه ، فإننا لا نريد لهم لعام أو عامين^(٢))

فكيف فهم الدكتور الفاضل عن ذلك أن الأوزاعي قاد حملة في مواجهة الخط المتشدد الذي مثله ابن القيم؟

ولو سلمنا بما ذهب إليه الدكتور الفاضل ، لكان دليلا ضده لا له ، فيعنى ذلك أن الأمة كانت على خلاف ما ذهب إليه الأوزاعي ، وأن الأوزاعي رحمه الله شذ بموقعه هذا .

بل تجرأ بعضهم في التقليل من شأن هذه الشروط بقوله: (أنها من قبيل ما يقرره الفاتحون من الأحكام العسكرية أو الإدارية العرفية كما يسمونها اليوم، وهي لا يخفى تختلف باختلاف الأمم والحالات وليست أصلا من أصول الدين لا يجوز تبديله)^(٣) وأما المستشرقون وعلى رأسهم ترتون فقد خرج بنتيجة مشككة كعادتهم حيث يقول: (وبذلك ننتهي إلى خاتمة لا نستطيع منها فكاكا ، هي أننا لا نعرف كيف كان عهد عمر، ولا نعرف أي مجموعة من المعاهدات يمكن أن تؤسم باسمه)، أما ذلك المستشرق فواضح من كلامه التشكيك حتى نفى كل عهد ينسب إلى عمر، وأما ذلك المسلم فقد تناسى أمر النبي ﷺ بالإقتداء بالخلفاء الراشدين المهديين من بعده، وتخصيص الشيخين أبي بكر وعمر بالإقتداء «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»، ثم انه لم يرد من أحد من الصحابة مخالفة هذه الشروط، فكيف لا تكون أصلا شرعيا؟

(١) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (١/٥٧٢).

(٢) خطط الشام، محمد كرد علي، (١/١١٩).

(٣) أهل الذمة في الإسلام (ص٧).

الغائمة

الحمد لله وبعد:

تم هذا البحث بحمد من الله ومنته وتوفيقه، وخرجت به بنتائج أرجو أن تكون عوناً لكل طالب حق، يتبع هواه شرع الله ويدين بالحق إذا جاءه بعيداً عن الكبر واتباع الهوى، وهذه أهم نتائج البحث:

١. المعنى اللغوي لمصطلح العهدة والشروط يأتي بمعنى واحد .
٢. اشتهرت تسمية العهدة العمرية على نص يبتدأ به: (هذا ما عاهد عمر أهل إيلياء...) وتسمية الشروط العمرية على شروط، اشترطها النصاري على أنفسهم وأنفذها عمر عليهم.
٣. العهدة العمرية تناولتها الكتب المختلفة في عدة فنون: الفقه- التاريخ- ... وغيرها.
٤. ما عرف بالعهدة العمرية لأهل إيلياء، ليس له سند ثابت.
٥. تعددت انتقادات على نص العهدة العمرية.
٦. الشروط العمرية، نقل الحفاظ تصحيحها جملة.
٧. الشروط العمرية وردت عند ابن عساكر بسند حسن.
٨. انتقدت الشروط العمرية من المعاصرين، ولكن هذه الإنتقادات غير مسلمة لهم.
٩. إجماع الأمة على العمل بما ورد في الشروط العمرية، لعدم توافر الدليل على عكس ذلك، ولا يصح ما نسب إلى الأوزاعي من مخالفته إياها.
١٠. الشروط العمرية أصل شرعي للتعامل مع أهل الذمة، لثبوتها عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعدم مخالفة أحد من الصحابة له في ذلك .
١١. حاول المستشرقون التشكيك في الشروط العمرية، ومنه ترتون .